بنية البرنامج

الجزء الأول : السياسة والتوجيه والادارة

٤١- يبين الجزء الأول من مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ التدابير المحددة المتخذة لدعم الهيئات المؤسسة للدول الأعضاء باعتبارها الهيئات العليا التي تضع سياسات المنظمة ولتعزيز الادارة التنفيذية ووظائف المستشار القانوني وتحديث اجراءات التخطيط ووضع الميزانية والمراقبة المالية . وتحقيقا لتلك الأهداف ، تم جمع البرامج الرئيسية التالية تحت لواء واحد :

البرنامج الأول - الهيئات المؤسسة للدول الأعضاء
البرنامج ٢ - التوجيه والادارة التنفيذية
البرنامج ٣ - المستشار القانوني
البرنامج ٤ - التخطيط ووضع الميزانية والمراقبة

٤٢- ولا تكتفي البنية الجديدة المذكورة أعلاه بتوضيح استقلال هيئات الدول الأعضاء في وضع سياساتها وتحديد كل المسؤوليات المتعلقة بالادارة التنفيذية والمسندة الى المدير العام وطاقمه المباشر ، بل تبين أيضا الترابط المنتظم والتنسيق الداخلي بين عملية التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ السياسات والادارة المالية .

٤٣- ويركز البرنامج الرئيسي الأول على مسؤوليات الجمعية العامة وسائر هيئات الدول الأعضاء في مجال وضع السياسات وينفذ اتفاقات أغسطس/آب ٢٠٠٠ التي انتهى اليها الفريق العامل المعني بالاصلاح الدستوري ويخصص الموارد لاجتماعات مختلف الهيئات في سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ . ويشمل خططا تراعي احتمال انشاء ثلاث جمعيات جديدة للدول الأعضاء عقب دخول معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي ومعاهدة قانون البراءات حيز التنفيذ .

٤٤- وتم تعزيز مهمات التوجيه والادارة التنفيذية في المنظمة تحت البرنامج الرئيسي ٢ الذي يضم مكتب المدير العام والمستشار الخاص واللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات واللجنة الاستشارية المعنية بقطاع الأعمال والمراقبة الداخلية . والغرض من ذلك تمكين المدير العام من الاستفادة الى أقصى حد من الوظائف الاستشارية التي يقوم بها مكتب المستشار الخاص واللجنتان الاستشاريتان المذكورتان أعلاه وزيادة فعالية آليات التقييم ومراجعة الحسابات ونظام المراقبة الداخلية وتحسين عمليات تنفيذ البرامج واتخاذ القرارات اليومية .

٤٥- ويعيد البرنامج الرئيسي ٣ تحديد أولويات مكتب المستشار الخاص التي ستنصب على الشؤون القانونية والدستورية ومراجعة العقود واسداء النصح والمشورة بشأنها على ضوء تزايد التزامات المكتب الدولي التعاقدية والقانونية بسرعة وحاجة المدير العام المستمرة الى المشورة القانونية على نطاق واسع .

٤٦- ويقوم البرنامج الرئيسي ٤ على منهج جديد لتحديد نطاق العمل والنهوض بالتخطيط الاستراتيجي والمحيط اللازم لتنفيذ السياسات ووضع اطار أوسع لتمكين مكتب المراقب وقسم الميزانية من العمل بفعالية لدعم تنفيذ البرامج وتسهيله . والغرض من ذلك تحسين التنسيق بين التخطيط الاستراتيجي للبرامج وتخصيص الموارد والادارة المالية الأمر الذي من شأنه أن يمكن بدوره المسؤولين عن البرامج من مباشرة أنشطتهم اليومية في مجال تنفيذ البرامج . ويبين ذلك المنهج الجديد أيضا التزام المكتب الدولي باستعمال أنظمة تكنولوجيا المعلومات لتحسين اتصالاته الداخلية والتخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد والمراقبة المالية .

٤٧- ومن المرتقب أن توفر البنية الجديدة المتبعة في الجزء الأول من مشروع البرنامج والميزانية ظروف عمل حديثة تشجع على توزيع المسؤوليات وتحميل المسؤولين عن البرامج مسؤولية تنفيذ برامجهم خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ مع تعزيز الروابط بين التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد والمراقبة الداخلية والادارة المالية . ومن المرتقب أن يؤدي ذلك أيضا الى آلية مرنة وفعالة لوضع السياسات تستجيب لاحتياجات المدير العام وتدعمه في وقت تشهد فيه المنظمة اتساعا سريعا في مهماتها .